مدفيديف: نحمي شعبنا بضرب داعش في سورية

موسكو وبغداد يزيدان إزعاج واشنطن.. والعبادي يجدد الترحيب بتوسيع روسيا عملياتها ضد الإرهاب

يبدو أن انزعاج الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة من إطلاق روسيا حرباً على الإرهاب، لن يقف أمام الالتزام الروسي بقواعد القانون الدولي ومجيء عمليات موسكو بناءً على طلب رسمي سوري، الأمر الذي يفتقده تحالف واشنطن الستيني، ولا عند تأكيد موسكو مراراً بأن عملياتها في سورية موجهة لمكافحة الإرهاب وللحفاظ على وحدة الأراضي السورية، بل على الغرب أن يزداد قلقاً من فكرة توسيع مجال العمليات الروسية ليس فقط في إطار غرفة بغداد لتبادل المعلومات التي تضم سورية، وروسيا، والعراق، وإيران، بل لتتخطاها وتصبح معاقل الإرهاب في العراق هدفاً إضافياً أمام المقاتلات الروسية.

فبعد ترحيب بغداد على لسان رئيس وزرائها حيدر العبادي قبل أيام من منصة الجمعية العمومية للأمم المتحدة بدورتها الـ٧٠، عاد بالأمس ليكرر الأمر مبدياً استغرابه من تحفظ بعض الأطراف على التعاون مع روسيا.

وخلال مؤتمر صحفي في بغداد أمس، أكد رئيس الوزراء العراقي عدم وجود أي مانع من تزويد التحالف الرباعي لبلاده بالسلاح لمحاربة داعش، مشيراً إلى أنه لا تحفظات على توجيه روسيا ضربات جوية ضد داعش بالعراق بشرط موافقة الحكومة.

وقال العبادي: إن «العراق ليس لديه مانع من تزويده بالسلاح من التحالف الرباعي، وأي معونات لمحاربة داعش سنأخذها». وأوضح، أن «التحالف الرباعي هو تحالف أمني واستخباري»، مشيراً إلى «وجود تحفظات لدى الولايات المتحدة الأميركية على التحالف الرباعي».

كما أكد أن بلاده ستقبل أي دعم من أي طرف في حربها ضد داعش، مبدياً استغرابه من تحفظ بعض الأطراف على التعاون مع روسيا، واصفاً إياهم بأنهم «يتصرفون وكأن الرئيس الأميركي باراك أوباما أحد أقاربهم».

رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي خلال جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة (رويترز)

وقال: إنه «خلال وجودنا في نيويورك أجرينا ٣٠ لقاء مع قادة وزعماء ومسؤولين دوليين تركزت على تحصيل الدعم من هذه الدول للعراق بحربه ضد داعش»، مشيراً إلى أن «الدعم الدولي مهم جداً ونريد زيادته».

وأوضح أن «أي إسناد أو دعم من أي طرف سنأخذ به لأن العراق هو الدولة الوحيدة على الأرض التي تحارب داعش وعلى العالم مساعدته»، متوقعاً أن «نرى على الأرض العراقية في القريب العاجل أثراً لما قمنا به من لقاءات مع بعض القادة والزعماء».

إلى ذلك جددت موسكو التزامها بمحاربة الإرهاب ووحدة الأراضي السورية كهدف لعملياتها في سورية، معتبرةً أنها تحمي الشعب الروسي بضرب داعش في سورية.

وبعد أن أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الجمعة لنظيره الفرنسي فرنسوا هولاند، على هامش قمة «رباعية نورماندي» لبحث الأزمة الأوكرانية، أن الغارات الجوية الروسية في سورية تجري وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي بشكل صارم، وموجهة لمكافحة الإرهاب وللحفاظ على وحدة أراضيها.

وفي حديث مع الصحفيين، أفاد الناطق الرسمي باسم الرئيس الروسي دميتري بيسكوف، بأن بوتين أكد لنظيره الفرنسي أن العملية «موجهة ضد المنظمات الإرهابية المتطرفة وهي داعش، وجبهة النصرة وغيرهما»، موضحاً أن دعم العمليات الهجومية للجيش العربي السوري يهدف إلى الحفاظ على وحدة أراضي هذا البلد، مؤكداً ضرورة مشاركة بلدان أخرى في عمل المركز المعلوماتي الجديد في بغداد.

من جهته أكد الرئيس الفرنسي في ختام لقاء «رباعية نورماندي» الجمعة ضرورة أن تعمل روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإيران إلى جانب بلدان المنطقة على حل الأزمة السورية.

وقال: «علينا العمل بروح جنيف، والسعي لمساعدة تشكيل حكومة في سورية مبنية على أساس التوافق الجماعي، لتشمل أوسع شريحة من السكان».

وأشار هولاند إلى أنه ولتحقيق مثل هذا الحل السياسي يجب أن تعمل على ذلك الولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا، بالإضافة إلى البلدان الأخرى في المنطقة ودول الاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى، قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفرنسي عقب القمة: إن حل الأزمة في سورية يجب أن يراعي مصالح المعارضة السورية.

وأكدت قائلة: «سوية أنا وفرنسوا هولاند أوضحنا أن «الدولة الإسلامية» هي العدو، ولكن من جانب آخر يجب إيجاد حل للأزمة السورية يراعي مصالح المعارضة التي تحظى بدعمنا».

وذكرت المستشارة الألمانية أن العملية العسكرية لن تؤدي إلى حل الأزمة السورية، ويجب تفعيل العملية السياسية.

من جهة أخرى قالت ميركل في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفرنسي عقب القمة: إن «العملية العسكرية لن تؤدي إلى حل الأزمة في سورية ويجب تفعيل العملية السياسية».

بدوره أعلن رئيس الوزراء الروسي دميتري مدفيديف أمس أن العملية الجوية الروسية في سورية هدفها حماية الشعب الروسي من خطر الإرهاب.

وقال مدفيديف في مقابلة مع التلفزيون الروسي: «نقوم بحماية الشعب الروسي من التهديد الإرهابي لأنه من الأفضل فعل ذلك خارج حدود بلادنا»، مشيراً إلى أن روسيا «للأسف، تملك خبرة صعبة جداً في محاربة الإرهاب».

وشدد على ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة في سورية، معتبراً أنه: «من المهم أن تتم تسوية الأزمة عن طريق المفاوضات وأن نتمكن من إجلاس المعارضة والسلطات السورية على طاولة واحدة للتفاوض من أجل وضع مقترحات حول مستقبل سورية».

(سانا– روسيا اليوم– نوفوستي)

قولاً واحداً

سورية.. الأهداف المفتوحة

مازن بلال

أظهرت العمليات العسكرية الروسية داخل الأراضي السورية خارطة سياسية إقليمية مضطربة، فقبل أيام على تلك الضربات كانت المواقف الأوروبية تشهد ليونة غير مسبوقة بشأن حل الأزمة، ورغم أن هذا التحول لم يكن كافيا لانطلاق الحل السياسي، لكنه أوجد فرزا للقوى الإقليمية؛ أبعدت عملياً السعودية خارج الدائرة المعتادة في مسألة الحل السياسي، فالموقف من الرئاسة السورية بدا وكأنه اختراق روسي سرعان ما انهار بعد الكلمات لرؤساء بعض الدول خلال انعقاد الجمعية العامة، ثم بدأت العمليات العسكرية الروسية بعد أقل من ٤٨ ساعة على خطاب الرئيس الروسي فلادمير بوتين.

عمليا فإن التدخل الروسي المباشر حدَّ من الخيارات المفتوحة تجاه سورية، فالمعركة المعلنة ضد الإرهاب لم تعد قائمة على عمليات عسكرية انتقائية لاحتواء داعش، إنما لفرض واقع مختلف في طريقة معالجة الإرهاب والأزمة السورية بشكل متواز، ولا بد هنا من ملاحظة أمرين:

– الأول هو رفع الغطاء الدولي المفروض على العديد من التشكيلات المسلحة، فرغم كل التحركات الدولية فإن محاولات قطع طرق إمداد تلك التنظيمات بقيت مفتوحة، في وقت أصبح العديد منها يستند إلى «شرعية إقليمية»، وإلى تجاذبات دولية عرقلت أي آلية لوقف تدفق المسلحين إلى سورية.

وبغض النظر عن «الخطة العسكرية» الروسية المتبعة في انتقاء الأهداف؛ فإن الخلفية السياسية باتت واضحة وربما محرجة لبعض الدول الإقليمية والدولية، فهي وجدت نفسها أمام اختبار فقدان أوراق الضغط الخاصة بها، فخسرت حرية التحرك وترتيب الأوراق، ودفع المجموعات المسلحة باتجاه جبهات جديدة.

– الثاني إيجاد فرز على صعيد العملية السياسية، فخطورة الحل العسكري اليوم، وإمكانية التماس المباشر مع بعض الدول الإقليمية (على الأخص تركيا)، سيدفع مجدداً إلى طرح مسألة «الحل السياسي» على قاعدة التحول الإقليمي، ودخول موسكو في محاربة الإرهاب.

هناك توازن قوى مختلف تماما عن المرحلة السابقة، ورغم تمسك الجميع بمرجعية جنيف١ فإن اعتماد بنوده كإطار للحل ستبدو مختلفة في نتائجها، لأن موسكو لم تعد طرفا سياسيا راعيا، بل معنية في تحقيق رؤية مختلفة وتفسيرا خاصا لبعض بنوده، وهذا الأمر سيؤخر إلى حد ما من انعقاد أي تفاوض جديد بشأن سورية، إلا أنه في نفس الوقت يزيل الكثير من القيود التي تم فرضها سابقا على التحركات السياسية المرافقة لانطلاق التفاوض، فالضربات الروسية لم تترافق مع تصلب سياسي، وربما على العكس لأنها في النهاية لا تسعى لصدام إقليمي.

بالتأكيد لا تعني هذه الجولة الروسية نجاحا مطلقا، لكنها تفرض زوايا جديدة للتحرك بشأن سورية، فتحييد تأثير المجموعات المسلحة في القرار السياسي يبدو أساسيا، ورغم الصدمة التي خلفتها الضربات على المعارضة السورية في الخارج فإنها ستجد نفسها أمام استحقاق سياسي لا يحمل «تلويحا» بتصعيد الجبهات، أو بكسر الميزان العسكري القائم داخل الأراضي السورية.

الواقع الذي فرضته موسكو يرسم حدودا سياسية أكثر من أنه مجرد عمليات عسكرية، فسورية لم تعد هدفا مفتوحا من أجل إيجاد توازنات إقليمية، ولم تعد البنية السياسية السورية ضمن هامش الحل العسكري، بل تم فتح مسار لا يتم فيه تحديد الأدوار الإقليمية وفق توزع المجموعات المسلحة على الأرض السورية، وإنما وفق توزان عام للشرق الأوسط القادم.

لحفظ ماء الوجه.. تسريبات عن نية أميركا دعم آلاف المسلحين «المعتدلين»

الوطن – وكالات

بعد إعلان وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» عن إخفاق برنامجها لتدريب ما تطلق عليه «مقاتلين معتدلين» من «المعارضة» السورية، تحاول واشنطن حفظ ماء وجهها من خلال تسريبات عن نيتها تقديم دعم لآلاف المسلحين «المعتدلين» في سورية بهدف مساعدتهم على طرد تنظيم داعش الإرهابي من مناطق ريف حلب الشمالي.

وقال مسؤولون أميركيون، حسب وكالة «رويترز» للأنباء: إنه من المرجح اتخاذ قرار في إطار إصلاح شامل لدعم الجيش الأميركي للمسلحين «المعتدلين» لمحاربة داعش عقب نكسات قضت تقريباً على برنامج للتدريب والتجهيز. وتأتي تلك التسريبات بعد ضربات موجعة تلقاها تنظيما داعش وجبهة النصرة ذراعا تنظيم القاعدة الإرهابي في سورية والتنظيمات المسلحة المتحالفة معه مثل ما يسمى «جيش الفتح» من سلاحي الجو الروسي والسوري.

وأكد مسؤول عسكري أميركي حسب «رويترز»، أن تركيا اقترحت أسماء المسلحين وأن المسألة ما زالت قيد البحث من إدارة الرئيس باراك أوباما رغم أن الأخير اعترف خلال مؤتمر صحفي الجمعة أن برنامج التدريب والتجهيز الذي يقوم به الجيش الأميركي لم يحقق أهدافه ولكنه قال: إنه سيواصل العمل مع من سماها «المعارضة المعتدلة». ويرى مراقبون، أن الإعلان الأميركي عن النية في تقديم الدعم لما تسميهم المسلحين «المعتدلين» جاء في هذا التوقيت بهدف إعادة رفع معنوياتهم التي تراجعت كثيراً مع انضمام روسيا إلى جهود الدولة السورية في مكافحة الإرهاب. ومع بدء روسيا الأربعاء الماضي ضرباتها الجوية للتنظيمات الإرهابية في سورية، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» عن إخفاق برنامجها لتدريب من تسميهم مقاتلين «معتدلين» من المعارضة السورية.

وجاء إعلان «البنتاغون» بعد ما أصيبت بنكسة كبيرة من جراء إخفاق المجموعتين اللتين أرسلتهما إلى سورية، إذ ضمت المجموعة الأولى نحو ٥٤ مسلحاً ولم يبق منهم سوى ٥ فقط بعد أن قام تنظيم «النصرة» بقتل واعتقال البقية، على حين سلمت المجموعة الثانية بعد دخولها مباشرة الأراضي السورية أسلحتها إلى التنظيم المذكور باعتراف المسؤولين الأميركيين حتى لا تلقى مصير المجموعة الأولى.

ويوم الأربعاء الماضي أكد مصدر معارض في «الجبهة الشامية»، أكبر التشكيلات المسلحة في حلب، لـ«الوطن»، أن وزارة الدفاع الأميركية أخطرت شفوياً الجبهة ومجموعات مسلحة أخرى عزمها على وقف برنامج تدريب «المعتدلة» بما يناقض «التفاهم» الذي جرى معها بشأن تدريب مئات المقاتلين لحضها على عدم الانسحاب من ريف حلب الشمالي ومقاتلة تنظيم داعش الإرهابي أو وقف تمدده على أقل تقدير.

اعتبروا مبادرة دي ميستورا تجاوزاً لمعظم قرارات الأمم المتحدة

«الائتلاف» وتنظيمات مسلحة تترجم رسائل واشنطن دعوات لـ«الجهاد» ضد روسيا

الوطن – وكالات

تلقت التنظيمات المسلحة في سورية من غير داعش وجبهة النصرة، الرسائل الأميركية باعتبار أن الضربات الروسية تستهدف من وصفتهم بـ«المعارضة السورية المعتدلة»، بشكل سريع وكأنها دعوة من واشنطن لهذه التنظيمات للتوحد وتخطيها أي خلافات شكلية أو تسميات مختلفة، وكأن واشنطن تريد القول لهؤلاء: «توحدوا ولو إعلامياً لإحياء جسد «الجيش الحر» الميت، وتعاونوا ضد سورية وروسيا، وبالمقابل فإننا في الغرب سنواصل حربنا الإعلامية لمحاولة رفع صفة الإرهاب عنكم».

واعتبر «الائتلاف» المعارض وممثلون عن نحو ٧٠ تنظيماً مسلحاً من بينهم حركة «أحرار الشام الإسلامية» ومليشيا «جيش الإسلام» «والاتحاد الإسلامي لأجناد الشام» و«جيش اليرموك» أن مبادرة المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي مستورا تتجاوز معظم قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشأن السوري، ما يعني رفضهم عملياً لهذه المبادرة، ومؤكدين «التزامهم» بالعمل من أجل «حل سياسي» يحقق ما سموها «أهداف الثورة، ويحافظ على هوية الشعب السوري ويقصر من أمد معاناة أبنائه، ولكن في الوقت نفسه يجب أن تضمن هذه العملية السياسية منع إعادة إنتاج النظام الحالي بصورة جديدة»، ولكنهم وأمام هذا الصوت «المعتدل» الدخيل على خطابهم بناءً على تعليمات راعيهم الأميركي، لم ينسوا أن يعلنوا ما أسموه «النفير العام» لصد «الغزو الروسي، وفق «الجيش الحر» واعتبار قتالهم من «أعظم الجهاد» بالنسبة لما يسمى «المجلس الإسلامي السوري»، بالإضافة إلى دعوة ما تسمى «رابطة علماء المسلمين» المجموعات «المقاتلة» إلى التوحد لمواجهة «العدوان الروسي».. وغيرها من التصريحات لهذه التنظيمات الإرهابية.

ونقل موقع «زمان الوصل» المعارض: أن الائتلاف وممثلين عن نحو ٧٠ تنظيماً مسلحاً، أعلنوا في بيان قبل أيام موقفهم من مقترح دي ميستورا المتمثل بتشكيل «مجموعات العمل» الأربع للعصف الفكري، إضافة إلى موقفهم من الغارات الروسية على معاقل التنظيمات الإرهابية في سورية.

واعتبر البيان أن طرح مبادرة «مجموعات العمل» بهذا الشكل هو تجاوز لمعظم قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشأن السوري ولاسيما القرارات ٢١١٨ و٢١٦٥ و٢١٣٩، وهي أي مبادرة «مجموعات العمل» عملية سياسية معقدة تتطلب بناء الثقة بين الشعب السوري من جهة والطرف الراعي للعملية السياسية وهو الأمم المتحدة من جهة أخرى، وهذا لن «يتحقق إلا عن طريق تنفيذ هذه القرارات الأممية التي قام النظام السوري بتعطيلها»، وفق البيان الذي نقله موقع «زمان الوصل» المعارض.

كما اعتبر البيان أن «مجموعات العمل» بصيغتها الحالية والآليات غير الواضحة التي تم طرحها توفر البيئة المثالية لإعادة إنتاج النظام، وأن «مجموعات العمل» يجب أن تبنى على مبادئ أساسية واضحة بما يخص معايير المشاركين فيها والتصور النهائي للحل. كما رأت التنظيمات في بيانها أن «حل الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية بطريقة مباشرة وموقتة بند أساسي في أي حل سياسي».

وبشأن الضربات الروسية على معاقل التنظيمات الإرهابية، رفض البيان ما وصفه «التصعيد العسكري الروسي المباشر في سورية، والذي يتحمل مسؤوليته النظام»، معتبرين أن هذا التصعيد قد يشكل نقطة لا عودة في العلاقة بين الشعب السوري من جهة وروسيا من جهة أخرى.

وفي الإطار عاد اسم متزعم ميليشيا «الجيش الحر» رياض الأسعد للظهور بعد موت ميلشيته فعلياً وغيابها عن الأرض، ليعلن أمس النفير العام لصد «الغزو الروسي».

ونقل موقع «سورية عاجل» المعارض عن الأسعد في تسجيل مصور تم بثه الخميس، دعوته جميع التنظيمات المسلحة إلى التوحد وإعلان النفير العام، مشدداً على ضرورة التوحد مع الترفع عن ملذات المناصب والسلطة من قبل قادة المجموعات المسلحة.

من جانبها اعتبرت ما تسمى «رابطة علماء المسلمين» الجمعة أن «أطماع» روسيا لن تقف عند حدود الشام، داعيةً التنظيمات المقاتلة إلى التوحد لمواجهة العدوان الروسي.

بدوره أعلن ما يسمى «المجلس الإسلامي السوري» أن الوجود الروسي «قوة احتلال» توجب على كل التنظيمات قتالها وإخراجها «مدحورة» من سورية بكل الوسائل المتاحة وقتالها من «أعظم الجهاد».

واعتبر المجلس في بيان له: «إن هذا التدخل لن يحل القضية السورية بل سيعقدها وسيزعزع الأمن في المنطقة كلها ولن يثني «الثورة» السورية عن بلوغ أهدافها، وإذا ظن القادة الروس ورثة الإمبراطورية السوفييتية البائدة بتدخلهم هذا – بذريعة مكافحة الإرهاب أو أي ذريعة أخرى خفية أو معلنة – أنهم سيجهضون «الثورة» السورية فهم واهمون».

خالد الخوجة في نيويورك (أ.ف.ب)

طائرة روسية في ريف إدلب (رويترز)

«رويترز»: حلفاء واشنطن مصدومون بالقوة الروسية في سورية وليس في الشرق الأوسط من يعوِّل على أوباما

اعتبرت وكالة «رويترز» البريطانية للأنباء وهي واحدة من أهم وكالات الأنباء العالمية، أن حلفاء الولايات المتحدة التقليديين «يتابعون في مختلف أنحاء الشرق الأوسط غير مصدقين استعراضاً للقوة من جانب روسيا وإيران في سورية ويتساءلون كيف سينتهي الأمر؟»، لافتة إلى أن تحالف واشنطن الستيني فوجئ بالمقاتلات الروسية تقصف معاقل الإرهابيين في سورية.

وقالت: إن «السؤال الذي يدور في أذهان الجميع هو: هل ستتدخل الولايات المتحدة وحلفاؤها من الدول الأوروبية والخليجية بالمنطقة لمنع الرئيس فلاديمير بوتين من إفساد المكاسب التي حققتها من سمتها «جماعات المعارضة السورية غير الجهادية» بعد أكثر من أربع سنوات من بدء الحرب؟»، مؤكدةً أنه ليس هناك في الشرق الأوسط من يعول على الرئيس الأميركي باراك أوباما، إذ تخيم على الأغلبية توقعات قاتمة بأن الحرب على سورية على وشك أن تزداد تدهوراً.

ونقلت الوكالة عن كبير المعلقين بصحيفة «ذا ناشونال» الإماراتية فيصل اليافعي استذكاره كلمات الجنرال الأميركي ديفيد بترايوس الذي قاد «زيادة» التعزيزات العسكرية الأميركية في العراق بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وقال: «أخبروني كيف سينتهي هذا الأمر».

وأضاف: أنه بعد «زيادة» الحشد العسكري الروسي في سورية «تبدو أميركا وحلفاؤها الآن وكأنهم المجموعة الوحيدة التي ليست لديها خطة»، معرباً عن اعتقاده أن التحالف العسكري الصاعد بين روسيا وسورية وإيران وحزب الله لديه تصور عن «كيفية انتهاء هذا الأمر».

وفي تعليق على غرفة بغداد لتبادل المعلومات الاستخباراتية، اعتبرت «رويترز» أن هذه الشبكة المدعومة من موسكو وتربط بين طهران وبغداد وتمتد إلى دمشق ثم لبنان عن طريق حزب الله، جاءت بعد أن سحبت أميركا قواتها البرية من العراق وبدأت تقلص وجودها العسكري في أفغانستان.

وأضافت: أنه رغم استمرار مراقبة الممرات المائية في الخليج من قاعدة في البحرين والاحتفاظ بقوة جوية في قطر وتركيا يبدو أن واشنطن عازمة على تجنب التورط العسكري على نحو أعمق في الشرق الأوسط.

واعتبر محللون ودبلوماسيون وفق الوكالة أن نقطة التحول في سورية حدثت قبل عامين عندما تراجع أوباما وحلفاؤه الأوروبيون عن توجيه ضربة واعتداء على سورية.

وبناءً على هذا السبب فإن اليافعي يشك أن التدخل الروسي سيؤدي إلى حرب بالوكالة مع روسيا في الشرق الأوسط، وقال: «عليك أن تسأل السؤال بطريقة مختلفة.. ما هو الأمر الذي سيجعل الأميركيين يتدخلون؟، معتبراً أن «أميركا لم تكن مستعدة في أي مرحلة للتدخل فلماذا تتدخل فجأة الآن؟ المجال مفتوح أمام بوتين والروس».

ويضاف إلى هذا التمنع الأميركي وفق تحليل «رويترز»، أن المشهد على المستوى الإقليمي لا يمكن أن يكون في وضع أفضل لصالح تدخل إيران وروسيا، فالسعودية وحلفاؤها في الخليج الذين يمثلون الداعمين الرئيسيين للمجموعات المسلحة مستغرقون في حرب في اليمن ضد «الحوثيين» المدعومين من إيران في حين أن تركيا مشغولة بالتمرد الكردي، متوقعةً أنه على الأرجح سيتمثل الرد التركي والخليجي على الدعم الروسي، في زيادة الدعم العسكري للمجموعات الرئيسية في سورية بدلاً من المجازفة بالتدخل المباشر.

رويترز

الأمم المتحدة تعلق أعمال الإغاثة الإنسانية بسبب الاشتباكات

مؤتمر لأهالي الزبداني الأسبوع الجاري سيؤكدون خلاله رفضهم للمسلحين

الوطن

يعقد خلال الأسبوع الجاري أهالي منطقة الزبداني مؤتمراً يطلقون في نهايته بياناً يتضمن موقفهم من الأحداث الجارية في منطقتهم. وعلمت «الوطن» من مصادر أهلية، أن الأهالي الذي سيشاركون في المؤتمر ينتمون إلى بلدات سرغايا ومضايا وبقين والزبداني. وبحسب المصادر فسيتم خلال المؤتمر عقد هيئة عامة من الأهالي يقدر عدد المشاركين فيها بنحو ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ شخصية سيتم انتخاب ٥٠ شخصية منها ستنتخب بدورها سبع شخصيات كلجنة تواصل.

وأوضحت المصادر بأن الأهالي سيصدرون في نهاية المؤتمر بياناً يتضمن رفضهم للمسلحين الموجودين في مناطقهم وتبرؤهم منهم والتأكيد أن أهالي المنطقة ليسوا إرهابيين وأنهم مع الدولة ومؤسساتها وأنهم ظلموا مرتين الأولى من المسلحين عندما هجّروهم قسراً من منازلهم ومناطقهم والثانية عندما تمت محاصرة تلك المناطق من الحكومة. وذكرت المصادر بأن البيان سيتضمن أيضاً رفض الأهالي لاستهداف المدنيين في تلك المناطق والحصار المفروض عليها.

وعلى ما ذكرت المصادر فإن المؤتمر سيوجه برقية للرئيس بشار الأسد.

وفي العشرين من الشهر الماضي، اتفقت الجهات المعنية في سورية ومجموعات مسلحة على وقف لإطلاق النار لم يتم تحديد مدته في كل من الزبداني ومضايا بريف دمشق والفوعة وكفريا في ريف إدلب الشمالي الشرقي.

وهذه هي المرة الثالثة منذ آب الماضي الذي يتم فيه الاتفاق على وقف لإطلاق النار في هذه المناطق بعد إفشال المجموعات المسلحة اتفاقين سابقين بتحريض من تركيا. وعلمت «الوطن»، من مصادر مطلعة حينها، أن الاتفاق الجديد يمكن أن يكون «نهائياً» و«مفتوحا» حيث لم يتم تحديد مدة زمنية لوقف إطلاق النار. ولم تخض المصادر في تفاصيل الاتفاق، واكتفت بالقول «ما سيحدث على الفوعة وكفريا سيحدث على الزبداني ومضايا».

من جهة ثانية أعلنت الأمم المتحدة تعليق أعمال الإغاثة الإنسانية التي كانت ستقدمها في مناطق (الزبداني ومضايا والفوعة وكفريا)، بسبب ارتفاع حدة الاشتباكات في الأيام الأخيرة.

وأفاد بيان صادر عن مكتب المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، «ستيفان دي ميستورا»، أن «تعليق إرسال المساعدات الإنسانية إلى مدينتي الزبداني ومضايا التابعتين للعاصمة دمشق، وقريتي الفوعة وكفريا في ريف إدلب، جاء بسبب الاشتباكات في المنطقة». وأشار البيان إلى أن جميع التحضيرات اكتملت لتقديم المساعدات لتلك المناطق، داعياً جميع الأطراف إلى الالتزام بهدنة وقف إطلاق النار من أجل إيصال المساعدات في أقرب وقت.